رئيس مجلس الأمة اجتمع الى شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب

الغانم : اقامة مؤتمر الأزهر العالمي لنصرة القدس خطوة في الطريق الصحيح

■ المؤتمر سيرسل رسالة الى العالم بأن قضيتنا حقيقية وانسانية وتمثل الديانات كافة

الغانم اثناء لقائه مع شيخ الأزهر

اجتمع رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم والوفد البرلماني المرافق له امس الى شيخ الأزهر الشريف الدكتور احمد الطيب وذلك على هامش مشاركته بمؤتمر الأزهر العالمي لنصرة القدس.

وقال الغانم في تصريح للصحفيين عقب الاجتماع « تشرفت مع اخواني اعضاء الوفد الكويتي بلقاء فضيلة شيخ الأزهر وتناولنا العديد من المواضيع والأمور التي تهم الأمة الإسلامية وشكرناه على الدعوة لحضور هذا المؤتمر المعني بنصرة القدس الشريف».

وأضاف «أرى شخصيا أنه لو تم تسليط الضوء على قضية القدس الشريف والمساهمة في اعادة نشر الوعي بأهميتها لكان انجازا كافيا».

ومضى قائلا « رغم اننا نطمح ونتطلع لشيء أكبر وأهم خاصة ان المؤتمر سيرسل رسالة الى العالم بأن قضيتنا هي قضية حقيقية وانسانية وتمثل الديانات كافة وهي بالمناسبة ممثلة في هذا المؤتمر وستعبر الكلمات التي ستلقى عن حقيقة هذه القضية بغير ما يحاول الاعلام الصهيوني ابرازه بشكل معين مخالف للواقع».

وأعرب الغانم عن تمنياته في ان يوفق المشاركون في المؤتمر وان ينجح في تحقيق أهدافه وقال «أرى أن اقامته خطوة في الطريق الصحيح والقول لمن يرى أن هذه الخطوة ليس لها داع أو لن تكون مفيدة ماهو مشروعكم البديل وما هي اقتراحاتكم لنصرة القدس».

■ الكلمات التي ستلقى ستعبر عن الواقع الذي يحاول الاعلام الصهيوني تزييفه

■ الصمت ونسيان القضية لا يتوافق مع معتقداتنا ولا شرعنا ولا مبادئنا

واضاف ان «كان الاقتراح هو الصمت ونسيان القضية تماما فانه بالتأكيد لا يتوافق مع معتقداتنا ولا مع شرعنا ولا مع مبادئنا».

وقال «سنستمر في نشاطنا كل في مجاله ونحن اليوم نجتمع مع مرجعيات دينية ستكون مساندة لهذه القضية بإذن الله».

وعقب المباحثات قام الغانم والوفد المرافق له بجولة في (مركز الأزهر العالمي للرصد والفتوى الإلكترونية) حيث استمع الى شرح مفصل من القائمين على المركز ودوره في الرد على كل ما يثار عن الاسلام في المواقع الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي بمختلف اللغات.

ويضم الوفد المرافق للغانم النواب راكان النصف وعلي الدقباسي وعبدالوهاب البابطين وناصر الدوسري.

يرى انه قدم معلومات مغلوطة ولا يجيب عن الأسئلة البرلمانية

العدساني يعلن عزمه والدمخي استجواب وزير شؤون مجلس الأمة

العدساني مصرحاً لـ«المركز الإعلامي»

أعلن النائب رياض العدساني عن تقديمه والنائب د.عادل الدمخي استجوابًا إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي بسبب تقديم الوزير معلومات خاطئة وغير دستورية فضلاً عن عدم إجابته عن الأسئلة البرلمانية.

وقال العدساني في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن استجوابه والدمخي سيتم تقديمه بعد مناقشة استجواب وزيرة الشؤون هند الصبيح، مشيرًا إلى أن هناك نوابًا مؤيدين لهذا الاستجواب.

وأوضح العدساني أن الوزير قدم معلومات مغلوطة فيما يخص الرد على اقتراح برغبة بتاريخ ٢٠١٨/١/١٠، حيث كان موقعًا من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع السابق الشيخ محمد الخالد.

وأضاف أنه عندما جاءت الحكومة الحالية بتاريخ ١٠ يناير أرسلت هذا الاقتراح من دون عرضه على وزير الدفاع الحالي وهو اقتراح قد يطعن عليه في المحكمة الدستورية.

وأشار العدساني إلى ضرورة معرفة موقف وزير الدفاع الحالي الشيخ ناصر الصباح وما إذا كان سيتبنى الاقتراح المقدم أو يطعن عليه.

وأكد العدساني أنه استنادًا إلى المادتين ١٢٣ و١٢٤ في اللائحة الداخلية بشأن الأسئلة البرلمانية فإنه قد مرت المدة المطلوبة للإجابة عن الأسئلة البرلمانية التي وجهها وهي خمسة أسئلة كان آخرها وهو المهم عن تقرير شامل عن متابعة تقارير ديوان المحاسبة المحالة إلى الحكومة وتنفيذ الملاحظات الواردة بها وسبل تلافيها بالتعاون مع الجهات المعنية وكيفية بحث أساليب التعامل بين الحكومة ومجلس الأمة ومتابعه تنفيذ قرارات مجلس الوزراء بشأنها.

وقال العدساني إنه لم يتم الإجابة عن الأسئلة البرلمانية بالإضافة إلى أن الاقتراح الذي أرسله وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة جاء بصيغة خطأ وهذه بداية غير مبشرة وبالتالي كيف سنضمن عدم تكرار مثل هذه الأخطاء في المستقبل.

وأضاف أن هذا الوزير لا مهام لديه وتأخره في الإجابة عن الأسئلة البرلمانية مما يعتبر نوعًا من التسيب والإهمال مع الاحترام الشديد لشخصه.

ووجه العدساني رسالة لسمو رئيس مجلس الوزراء بضرورة إقالة وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة أو تقديم الوزير استقالته أو مواجهة الاستجواب مؤكدًا أن الاستجواب لا علاقة له باستجواب وزيرة الشؤون لكن «احترامًا للزملاء ساعطل استجوابي لحين الانتهاء من استجواب الوزيرة

تضم ملاعب وصالات مغلقة

عسكر يقترح إنشاء مدينة صباح الأحمد الرياضية بمواصفات عالمية

عسكر العنزي

أعلن النائب عسكر العنزي عن تقديمه اقتراحا بقانون في شأن إنشاء وتنظيم « مدينة صباح الأحمد الرياضية » لتقدم خدمة رياضية متميزة للفئات والأعمار كافة بحيث تضم المدينة ملاعب وصالات مغلقة للألعاب الرياضية كافة بمواصفات عالمية.

ونص الاقتراح على ما يلي:

«مادة 1» : يخصص موقع جغرافي مناسب في الدولة لإقامة مدينة رياضية باسم « مدينة صباح الأحمد الرياضية» تتكون من ملاعب دولية بمواصفات عالمية بالإضافة إلى قاعات وملاعب للتدريب على مختلف الألعاب وقاعات رياضية وصالات مغلقة وفندق إلى جانب مركز صحي بحيث تتوازى أكبر المدن الرياضية في العالم.

«مادة 2 » : توفر مشاريع البنية التحتية الحديثة كافة في « مدينة صباح الأحمد الرياضية» لاستيعاب الشباب الرياضي في الدولة ولتلبية احتياجات الرياضة الكويتية.

(مادة 3): تقوم الوزارات وجهاز البلدية والجهات المعنية بتوفير البنية التحتية للموقع المزمع إنشاء مشروع « مدينة صباح الأحمد الرياضية » به خلال الفترة الزمنية الواردة بالمادة الخامسة من هذا القانون.

(مادة 4): تسري على « مدينة صباح الأحمد الرياضية » أحكام القانون رقم (43) لسنة 1992 المشار إليه والقوانين المعدلة له وكذلك جميع اللوائح والقرارات المعمول بها في هذا الشأن.

(مادة 5): تقوم الدولة خلال خمس سنوات اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون ، ببناء « مدينة صباح الأحمد الرياضية » المشار إليها في المادة الأولى ، وتوفير الإمكانات والموارد البشرية والمالية كافة اللازمة لها.

(مادة 6): تدرج في الميزانيات العامة للدولة ، اعتباراً من الميزانية العامة للسنة المالية 2013-2014 الاعتمادات المالية اللازمة لإقامة « مدينة صباح الأحمد الرياضية» وتصميم مخططاتها الهندسية وتنفيذ الأعمال الخاصة بإقامة الملاعب والصالات والقاعات والفندق والملحقات المتطلبة لاستكمالها المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون.

(مادة 7): يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون

(مادة 8): على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح على ما يلي:

تعزيزاً للدور الكبير الذي يقوم به الشباب الرياضي ، الذي يشكل قاعدة للتطور في بلادنا فإن الحاجة ماسة إلى مدينة رياضية لتكون إطاراً وأساسا لتنفيذ الخطط والبرامج الشبابية الرياضية ومكانا للإسهامات والإبداعات التي يختزنها شبابنا الرياضي حيث الإشادة السامية من لدن صاحب السمو أمير دولة الكويت بدور الشباب والرياضيين في البناء والتطوير ، ورفع اسم دولة الكويت عالياً في المحافل الدولية.

ويعلق الشباب الرياضي آمالا كبيرة على بناء مدينة رياضية متكاملة في الدولة تهيأ فيها المناخات المناسبة كافة أمام الأندية الرياضية من أجل احتضان ورعاية هؤلاء الشباب وتنمية مهاراتهم في مختلف المجالات الرياضية الشبابية بما يجعلهم قادرين على التنافس والمشاركة في عملية التنمية التي تشهدها الدولة ، والمساهمة في رفع العلم الكويتي عاليا في المحافل الدولية كافة، وإيمانا أيضا بتوفير مشاريع البنية التحتية الحديثة القادرة على استقطاب هؤلاء الشباب وتلبية احتياجات الرياضة الكويتية.

لهذا تقدم بهذا الاقتراح بقانون في شأن إنشاء مدينة « صباح الأحمد الرياضية » المتكاملة لتقدم خدمة رياضية متميزة للفئات والأعمار كافة بحيث تضم المدينة ملاعب وصالات مغلقة للألعاب الرياضية كافة بمواصفات عالمية وقاعات ومرافق رياضية وفندقا وتحتوي على العديد من المنشآت بمواصفات عالمية بالإضافة إلى قاعات وملاعب للتدريب على مختلف الألعاب

طالب بتزويده بالخطة الزمنية

الدمخي يسأل الرومي عن خطط «الأشغال» لصيانة وتعبيد الطرق في «مبارك العبدالله»

عادل الدمخي

أعلن النائب د. عادل الدمخي عن توجيهه سؤالا برلمانيا إلى وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية حسام الرومي حول صيانة وتعبيد الطرق بمنطقة مبارك العبدالله جاء في مقدمته الآتي:

انطلاقا من المسؤوليات المناطة لوزارة الأشغال العامة في تعبيد وصيانة الطرق الداخلية للمناطق، وحيث إن الشوارع الداخلية لمنطقة مبارك العبدالله قد تم تعبيدها منذ أكثر من خمس عشرة سنة، وأدى تقادمها إلى انتشار حفر وتطاير الحصى، كما انه لم يتم تبليط بعض جوانب الطرق الرئيسة ومثلثات توزيع الطرق.

ونص السؤال على الآتي:

1 - هل هناك خطة لوزارة الأشغال لصيانة الطرق في منطقة مبارك العبدالله وإعادة فرش طبقة إسفلتية للطرق؟

يرجى إفادتنا بالخطة الزمنية لصيانة الطرق وإعادة فرش طبقة إسفلتية بطرق المنطقة.

2 - ما أسباب عدم استكمال تبليط جوانب الطرق الرئيسة، وشرك مثلثات توزيع الطرق من دون تبليط على الرغم من عدم زراعتها من قبل الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية لعدم وجود شبكات ري ضمن البنية التحتية ؟

يرجى إفادتنا بموعد تبليط بقية جوانب الطرق الرئيسة ومثلثات توزيع الطرق

المطيري يطالب بوقف مدير هيئة الطرق والتحقيق في ملابسات المناقصات والعقود

ماجد المطيري

طلب النائب ماجد المطيري، من وزير الأشغال وزير البلدية حسام الرومي، إيقاف مدير عام هيئة الطرق عن العمل والتحقيق في الملاحظات كافة حول العقود والمناقصات والاجراءات.

وكشف المطيري، في تصريح صحافي، عن أن بحوزته مستندات وأوراقا رسمية تتضمن الكثير من الشبهات التي تؤكد مطالبتنا بوقف مدير هيئة الطرق عن العمل حتى تنتهي أعمال التحقيق.

وأكد المطيري، استعداده للتقديم جميع المستندات التي بحوزته للوزير الرومي، من باب التعاون مبينا إن لم يتعاون الوزير بهذا الخصوص فسوف يتقدم بطلب تشكيل لجنة تحقيق في مجلس الأمة حول تلك التجاوزات.

طالب بإضافة الأطفال دون سن الـ 12عاما إلى قانون التأمين الصحي

السويط يقترح منح زوجة الكويتي من فئة «البدون» الجنسية دون النظر لإعلان الرغبة

ثامر السويط

أعلن النائب ثامر السويط عن تقديمه اقتراحا بقانون بتعديل الفقرة الثانية من المادة الثامنة من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية بمنح زوجة الكويتي من غير محددي الجنسية والتي لديها أولاد وحافظت على إقامتها المشروعة بالبلاد لمدة 5 سنوات الجنسية الكويتية دون النظر لإعلان رغبتها في اكتساب الجنسية.

وجاءت مواد الاقتراح بقانون على النحو الآتي:

مادة أولى

يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة الثامنة من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 المشار إليه الفقرة التالية:

«وإذا كان انتهاء الزوجية بسبب وفاة زوجها أو طلاقها، وكان للزوجة من غير محددي الجنسية ولد أو أولاد من زوجها، وحافظت على إقامتها المشروعة والعادية بالكويت لمدة خمس سنوات على الأقل من تاريخ الزواج، جاز منحها الجنسية الكويتية بمرسوم بناء على عرض من وزير الداخلية ولو لم يكن قد سبق لها أن اعلنت رغبتها في كسب هذه الجنسية قبل وفاة زوجها أو طلاقها منه».

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء -كل فيما يخصه- تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح على الآتي:

تستند حكمة هذا الاقتراح بقانون إلى فكرة إنسانية واجتماعية عادلة تقوم على صلة الدم والأبوة التي تربط الأب وهو كويتي الجنسية والأم من غير محددي الجنسية التي فاتها إعلان رغبتها في كسب الجنسية الكويتية إبان قيام الزوجية وقبل وفاة الزوج أو طلاقها منه، وذلك بعد حرمان أرملة أو مطلقة الأب الكويتي من الحصول على الجنسية الكويتية في رحاب الأسرة التي كانت تضمهم جميعاً في وقت ما، وغني عن البيان أنه لا يكون في هذه الحالة وجه للتمسك بإعلان رغبة الزوجة من غير محددي الجنسية في كسب الجنسية الكويتية وإلزامها بالتربص أي مدة كانت لإمكان حصولها على هذه الجنسية، وذلك إبقاءً على روح وعاطفة انتماء جميع أفراد الأسرة إلى جنسية واحدة.

لذلك أعد الاقتراح بقانون المرفق الذي يحقق هذا الهدف والذي أضاف إلى المادة الثامنة سالفة الذكر التي تعالج منح الجنسية الكويتية للزوجة من غير محددي الجنسية التي تتزوج من كويتي بحيث تستفيد من أحكامها.

وعلى صعيد منفصل أعلن النائب ثامر السويط عن تقديمه اقتراحا برغبة في شأن إضافة الأطفال دون سن الـ 12عاما إلى قانون التأمين الصحي جاء في مذكرته ما يأتي:

لما نص الدستور الكويتي في المادة (9) على أن «الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها، ويقوي أواصرها، ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة»، فإن الدولة ملزمة بتقديم أفضل الخدمات الممكنة لتطبيق مفاهيم ونصوص الدستور في ظل كل قانون يمكن أن يقر، ولما أقر مجلس الأمة قانون التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين وجاء في مادته الثانية أنه تسري أحكام هذا القانون على المواطنين المتقاعدين المسجلين بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ويجوز إضافة شرائح أخرى بقرار يصدره الوزير، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

ونص الاقتراح على الآتي:

« إضافة الأطفال دون سن الـ 12عاما إلى قانون التأمين الصحي، وذلك للحفاظ على صحة الأطفال وإعطاء خيارات طبية متعددة للأسر وتخفيفا على كاهل أرباب الأسر»